«تسويف» الحلول

شهدت العاصمة الاميركية، واشنطن، خلال الشهر الماضي، مشاورات مكثّفة مع الطرفين، المصري والاسرائيلي، لاخراج الجهود الرامية الى دفع عملية السلام في الشرق الاوسط من حالة الجمود الراهنة التي دفعت وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى التهديد بانسحاب بلاده من تلك الجهود، اذا لم يتمّ احراز تقدّم حقيقي وملموس، فيما ذكر مسؤولون ومحلّلون سياسيون اميركيون ان عملية السلام سقطت في هوّة عميقة، من المستبعد ان تنجح جهود الولايات المتحدة الاميركية، او الاطراف الاخرى، في انتشالها منها سريعاً.

وما كان لهذه النتيجة ان تتضح بهذا الشكل، لولا الطريقة التي تجنّب بها كل من الثلاثي المصري ـ الاسرائيلي ـ الاميركي ان يكون هو الطرف الواقع على المحك. امّا الدلائل على ذلك، فانها اكثر من ان تعدّ وتحصى. فبعد اسبوع من الاجتماعات في العاصمة الاميركية مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، كل على حدة، يبدو الجانبان، الآن، متباعدين اكثر من اي وقت مضى، في شأن اقامة حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. ولمّا كان الامر كذلك، فقد حاول الطرف الاميركي، على لسان الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، التقليل، ما أمكن، من اهمية الاجتماع الثلاثي، حيث قال ان بلاده اقترحت الاجتماع الثلاثي «كوسيلة لمتابعة الحوار والبحث في مواقف الطرفين». وتابع: «هذا ليس اجتماع مفاوضات، ولا اريد ان اعلّق اهمية كبيرة عليه؛ ان اهمية الاجتماع هي في انه سيجمع الاطراف لبدء الحوار». واشار الى ان التحضيرات الاولية لا تزال مستمرة، ويتمّ، من خلالها، بحث في «تحفظات، وشروط، وقلق»، الاطراف المعنيّة. وقال، في اشارة غير مباشرة الى العراقيل التي خلقتها الشروط الاسرائيلية: «وهذا لا يعني نهاية المطاف، فنحن لا نزال نناقش الموضوع» (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/١/٥).

تعطيل عجلة الحل

في خلال ذلك، رأت مصادر دبلوماسية ان مناقشة الموضوع تعني، تحديداً، مناقشة المشكلات التي باتت تواجه جهود دفع عملية السلام، خصوصاً لجهة تنفيذ خطة الانتخابات في الارض المحتلة، إنْ على صعيد مشكلة فلسطينيي القدس الشرقية، ورفض اسرائيل السماح لهم بالتصويت في تلك الانتخابات، حيث تصرّ الحكومة الاسرائيلية على ان لا حقّ لهم في ذلك، بينما ترى الولايات المتحدة عكس ذلك، أو على صعيد مشكلة دور منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل، وتسميتها اعضاء فريق الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح اجراؤه في القاهرة، اذا ما عقد الاجتماع الوزاري الثلاثي، وحقق النجاح المطلوب (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/١/٨).

بهذا المعنى، بعثت وزارة الخارجية الاميركية مذكرة رسمية الى الحكومة الاسرائيلية، ركّزت فيها على رفضها الاستجابة لـ «الضمانات» التي طالبت اسرائيل بها، مثل اقتصار جدول اعمال المفاوضات على موضوع الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعدم اشتراك فلسطينيين من خارج الارض المحتلة في الوفد الفلسطيني؛ الّا ان المذكرة، اكدت، من جديد، عدم نيّة الولايات المتحدة الاميركية الزام اسرائيل باجراء حوار مع م.ت.ف. لكنها اشارت، في المقابل، الى ان «الضمانات التي توافق الادارة الاميركية على تقديمها الى اسرائيل كافية لازالة قلقها، ومن شأنها ان تفسح في المجال للتقدم في العملية السياسية» (**الحياة**، لندن، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

والظاهر من المذكرة، ان واشنطن رفضت التجاوب، ولو بشكل محدود، مع الضمانات التي